

الإحكام لابن حزم

وأيضاً فإن ا □□ تعالى قال { قل إنما حرم ربي لفواحش ما طهر منها وما بطن ولائم ولبغى
بغير لحق وأن تشركوا ب □□ ما لم ينزل به سلطاناً وأن تقولوا على □□ ما لا تعلمون } وقال
تعالى { إن هي إلا أسماء سميتوهما أنتم وآبائكم ما أنزل □□ بها من سلطان إن يتبعون إلا
لظن وما تهوى لآنفس ولقد جاءهم من ربهم لهدى } وقال تعالى { وما لهم به من علم إن
يتبعون إلا لظن وإن لظن لا يغني من لحق شيئاً } وقال تعالى ذاماً لقوم قالوا { وإذا قيل إن
وعد □□ حق ولساعة لا ريب فيها قلتم ما ندري ما لساعة إن نطن إلا طناً وما نحن بمستيقنين }
وقال تعالى { سيقول لذين أشركوا لو شاء □□ ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء كذلك
كذب لذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تتبعون إلا لظن
وإن أنتم إلا تخرصون } .

وقد صح أن ا □□ تعالى افترض علينا العمل بخبر الواحد الثقة عن مثله مبلغاً إلى رسول ا □□ A
وأن نقول أمر رسول ا □□ A بكذا وقال عليه السلام كذا وفعل عليه السلام كذا وحرمة القول في
دينه بالظن وحرمة تعالى أن نقول عليه إلا بعلم .

فلو كان الخبر المذكور يجوز فيه الكذب أو الوهم لكنا قد أمرنا ا □□ تعالى بأن نقول عليه
ما لا نعلم ولكان تعالى قد أوجب علينا الحكم في الدين بالظن الذي لا نتيقنه والذي هو
الباطل الذي لا يغني من الحق شيئاً والذي هو غير الهدى الذي جاءنا من عند ا □□ تعالى وهذا
هو الكذب والإفك والباطل الذي لا يحل القول به والذي حرم ا □□ تعالى علينا أن نقول به
وبالتخرص المحرم فصح يقينا أن الخبر المذكور حق مقطوع على غيبه موجب للعلم والعمل معاً
وبا □□ تعالى التوفيق .

وصار كل من يقول بإيجاب العمل بخبر الواحد وأنه مع ذلك ظن لا يقطع بصحة غيبه ولا يوجب
العلم قائلاً بأن ا □□ تعالى تعبدنا أن نقول عليه تعالى ما ليس لنا به علم وأن نحكم في
ديننا بالظن الذي قد حرم تعالى علينا أن نحكم به في الدين وهذا عظيم جداً .

وأيضاً فإن ا □□ تعالى يقول